مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 08 العدد 02 جوان 2022 | ص ص:379-392

تمثلات منتخبي المجالس الشعبية المحلية اتجاه المرأة السياسية

دراسة ميدانية على عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي لولاية الأغواط

The three elected representatives of the local people's councils towards political women

A field study on a sample of members of the wilaya popular assembly of Laghouat

علال عبدالقادر *

جامعة عمار ثليجي- الأغواط

aek.allal@lagh-univ.dz

- تاريخ الإرسال: 2022/02/28 - تاريخ القبول: 2022/05/30 - تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تواجدا غير مسبوق للمرأة في المجالس المنتخبة على الصعيدين المحلي والولائي كنتيجة لإرادة السلطات العليا في هذا المجال والتي ترجمتها المادة 31 مكرر من الدستور المعدل في 15 نوفمبر 2008، ثم تفسير كيفيات تجسيد هذا التوجه ضمن القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 يناير2012، غير أن هذا " التطور " الحاصل خلف جدلا واسعا بين كافة الأطياف ورسم صورا معينة عن المرأة المتواجدة في الحقل السياسي عموما لدى النخب والمنتخبين والمواطنين على حد سواء.

وبما أن المنتخب المحلي هو أكثر الفاعلين قربا وتعاملا مع المرأة السياسية فإنه من الأجدر معرفة ماهية التمثلات والتصورات ونوعية الآراء والأفكار وملامح الصورة التي تكونت لديه عنها خصوصا تلك المرأة المنتخبة داخل المجلس الشعبي الولائي، وهنا يبرز هدف دراستنا في معرفة طبيعة الصورة الذهنية التي ارتسمت لدى المنتخب المحلي اتجاه المرأة المنتخبة معه من خلال عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط .

الكلمات المفتاحية: التمثلات، النشاط السياسي، المرأة

ABSTRACT:

In recent years, Algeria has known an unprecedented presence of women in the elected councils in their local and state levels as a result of the will of the higher authorities in this field, which has been issued according to Article 31 of the

* -المؤلف المرسل:

amended Constitution on 15th November, 2008 and then explained how this trend was reflected in the organic law 03/12 of 12 January 2012, but this "development" resulted a wide debate between all the spectrum and drew certain images of women in the political field in general to the elites, the elected and the citizens .

Since the local electoral council has the most active and close to deal with women political, it's better to know what are representatives, the perceptions, the quality of views, ideas and the features of the image that formed them, especially the elected woman by the People's Assembly State, and here we highlight the goal of our study which is focusedon know the nature of mental image that characterized the local direction Women elected through a sample of the People's Assembly members of Laghouat .

key words: Representations, the political participation, the political woman.

مقدمة:

يكتسي موضوع التمثلات – بما يحمل من أفكار ورموز وتصورات – والمراد به هنا الصورة الذهنية أهمية قصوى ويأخذ حيزا واسعا من الدراسات لانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على سيرورة المجتمعات وعلى تطور الهيئات والمنظمات والمؤسسات، ويمتد هذا المعنى إلى شتى الظواهر على اختلافها، فما من قضية إلا وتتشكل إزاءها صورة ذهنية لدى المحيطين بها ومن ذلك القضايا ذات الصلة بالمجتمع والسياسة على غرار ولوج المرأة للحقل السياسي وما يترتب عنه من تمثلات نحوها ونقاشات وجدالات حولها.

والمرأة الجزائرية لم تحد عن التواجد في إطار هذا النقاش الدائر، غير أن التحاقها بهذا المجال لم يكن وليد اللحظة فقد كانت قائدة عظيمة وصورها التاريخ أحيانا في أشكال أسطورية، وتولت الحكم وقادت المقاومات الشعبية وتركت البصمة في كافة المجالات السياسية والثورية بالرغم من معاناتها من شتى أنواع التعذيب والقهر والفقر والحرمان، وواصلت مشاركتها السياسية وتدرجها في هذا الفضاء إلى أن بلغت مناصب قيادية وتوسعت رقعة شغلها لمواقع النضال والمسؤولية داخل الأحزاب وفي المراتب العليا العامة .

ومن بين الهيئات المنتخبة التي حجزت ضمنها المرأة مكانا لنفسها هناك المجالس الشعبية المنتخبة وفي مقدمتها المجلس الشعبي الولائي، حيث تمارس فيه عضويتها ومهامها جنبا لجنب مع زميلها الرجل كمنتخبين محليين بكل ما يحمله المنصب من تداخل في الوظائف واشتراك أو اختلاف في التوجهات السياسية .

ونحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ملامح الصورة الذهنية التي يحملها منتخبو المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط (عينة) عن زميلاتهم عضوات ذات الهيئة وأبعاد التعامل معهن وهل هو اقتناع بأنهن قادرات على تحمل المسؤولية وإبراز كفاءتهن في التسيير، أم استجابة لضرورة قانونية في التمثيل النسوي فقط، وتفسير كل ذلك باعتماد دراسة ميدانية على أعضاء المجلس المذكور، مع محاولة الوصول في الأخير إلى نتائج تجيب على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي تمثلات المنتخبين المحليين اتجاه المرأة السياسية (المنتخبة)؟.**

وتسعى الدراسة أيضا إلى الإجابة على مجموعة من **الأسئلة** أهمها:

- كيف يرى منتخبو المجلس الشعبي الولائي التمثيل النسوي للمرأة في نفس المجالس؟.
- هل يؤيد المنتخبون المحليون (العينة) زيادة نسبة التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الولائي؟
- ما مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع؟
- ما هي نظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة؟
- هل يثق المنتخبون بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة؟

*كيف يقيم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن؟.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

* معرفة ملامح الصورة التي يحملها المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي عن النساء المتواجدات معه في نفس الهيئة.
* تحديد وجهة نظر المنتخب المحلي نحو قانون التمثيل النسوي .
* الوقوف على مدى استعداد المنتخب المحلي لتقبل إشراك المرأة له في تولي مناصب المسؤولية .
* معرفة ما إذا كان للمنتخب المحلي صورة نمطية عن المشاركة السياسية للمرأة من عدمه لا سيما من ناحية الأداء والتأثير في القرارات .

أداوت الدراسة: اعتمدنا استمارة المقابلة كأداة للبحث وتحديداً المقابلة المقننة، بغية الحصول على إجابات دقيقة من المستجوب والحيلولة دون تشعبه بإعداد أسئلة مسبقة ومحددة وطرحها شخصيا على المستجوبين من عينة البحث وتدوين الإجابات ثم تفريغها في الجداول وإخضاعها للتفسير والتحليل.

مجتمع البحث: يتشكل من أعضاء المجلس الشعبي الولائي (رجال) لولاية الأغواط والمقدر عددهم ب 28 عضوا على اعتبار أن موضوع الدراسة يخص المنتخبين بهذه الهيئة، حيث يضم المجلس 39 عضوا من بينهم 11 امرأة، يتوزعون على أربعة كتل سياسية موزعة كالآتي: - حزب جبهة التحرير الوطني : 13 عضوا (9 رجال و4 نساء)، حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 11 عضوا (8 رجال و3 نساء)، حزب جبهة المستقبل: 8 أعضاء (6 رجال وامرأتان)، حركة مجتمع السلم: 7 أعضاء (5 رجال وامرأتان)

عينة الدراسة: اتبعنا أسلوب الحصر الشامل لجميع المنتخبين الرجال بالمجلس الشعبي الولائي والمقدر عددهم ب 28 عضوا، غير أننا تمكنا من الحصول على إجابات 24 عضوا، فيما تعذر الوصول إلى أربعة آخرين نتيجة رفض اثنين منهم التجاوب معنا وعدم التمكن من مقابلة العضوين المتبقيين .

حدود الدراسة: تمت الدراسة في ولاية الأغواط وفي الفترة الممتدة بين أفريل 2021 وإلى غاية سبتمبر 2021، والملاحظ أننا تعمدنا إجراءها مع نهاية العهدة الانتخابية بغية الحصول على وجهة النظر كاملة وتصور شامل للمنتخبين بعد انقضاء المدة المخولة لهم في المجلس الشعبي الولائي.

المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة

وتطرقنا فيه إلى المفاهيم المرتبطة بالموضوع لاسيما التمثلات والصورة الذهنية والمشاركة السياسية والمرأة السياسية الجزائرية.

1.مفهوم التمثلات: يعتبر **دوركايم** التمثلات غير منبثقة من وعي أفراد منعزلين عن بعضهم البعض إنما هي نتاج تلك العلاقات التي تجمعهم، ولهذا المفهوم أهمية في مجال البحث الديداكتيكي لأنه يلقي الضوء على نوعية التصورات الذهنية أو الفكرية القبلية لدى المتعلم، والتي تدخل في تفاعل مستمر خلال بناء أي مفهوم من المفاهيم العلمية، وهي" شكل من أشكال المعرفة يتم ووضعه واقتسامه اجتماعيا وله هدف عملي إذ ساهم في بناء واقع مشترك بين أفراد ضمن بينية اجتماعية معينة"[1]، وفي الأبحاث الاتصالية تحديدا تطلق على التمثلات الصور الذهنية.

2.1. مفهوم الصورة الذهنية: إن التقديم العقلي والانطباع الذهني التجريدي الخالص عن الأشياء هو ما يعرف بالصورة الذهنية، "وقد ظهر كمصطلح متعارف عليه في أوائل القرن العشرين وأطلقه (والترليبمان) walterlippman ويصلح أساسا تفسير لكثير من عمليات التأثير التي تعمل بها وسائل الإعلام وتستهدف بشكل رئيسي ذهن الإنسان"[2] .

والصورة الذهنية برأي علي عجوة هي "الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين، أو نظام ما، أو شعب أو جنس بعينه، أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية، أو مهنة معينة أو أي شيء آخر يمكن أن يكون له تأثير على حياة الإنسان، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التحارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعا صادقا ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها"[3].

3.1.أنواع الصورة الذهنية: من أبرز تصنيفات الصورة الذهنية هناك:[4]

– الصورة الذهنية الإيجابية: وهي نتاج سمات إيجابية تثير الإعجاب والتأييد لدى المتلقين، وللوصول إلى هذا النوع من الصور فإن المنظمة تحتاج إلى شروط معينة تؤدي إلى قبولها من طرف الجمهور واقتناعه بها.

– الصورة القومية أو صورة الدولة : وتلخص في جهود السلطة القائمة أو الدولة من أجل تشكيل صور إيجابية عنها وهو ما يحتاج إلى استراتيجيات اتصالية وقوى إعلامية فعالة وفاعلة.

---

[1]- **Jodelet Denise**, représentation sociale: un domaine en expansion, presses universitaire de France «sociologie d'aujourd'hui», 2003 7 e éd, p.47.

[2]– صالح الشيخ، تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقات العامة فيها، بحث مقدم لنيل درجة الديبلوم في العلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية، 2009، ص5.

[3] – علي عجوة، العلاقات العامة والصورة الذهنية، عالم الكتب، ط 2، القاهرة:، 2014، ص 9- 10.

[4] – سليمان صالح، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

– الصورة النمطية (المقولبة): وهي صورة سلبية راسخة تكون دائما بمثابة حاجز أمام تعرض الجمهور لرسائل جديدة لتحافظ على الصورة الأولى.

وبدروه يصنفها(بيتش Beach) إلى أربعة (04) أنواع للصورة الذهنية هي:[5]

– الصورة الذاتية: هي تلك الصورة التي تضم مجموعة المعتقدات والأخلاقيات والمعايير والقيم المقبولة داخل نظام المؤسسة وعلى أساسها تبنى أهداف المنظمة.

– الصورة المستقبلية للمنظمة: مقترنة بأهداف وخطط المنظمة المراد تحقيقها.

– صورة أعمال المنظمة (الصورة الفعلية الواقعية): تقوم على الممارسات والسلوكات الفعلية للمنظمة.

– صورة مشاريع المنظمة: تبنى على الأحداث المتوقعة التي يمكن أن تصنعها المنظمة أو تشارك في صنعها.

ويظهر لنا من هذا التصنيف أن الصورة الذهنية تستمد نوعها وطبيعتها من ماهية الرسائل الموجهة والمشكلة للصورة المراد تبليغها عن موضوع معين ومن الأثر الذي تحدثه في أوساط الجماهير.

2. المشاركة السياسية:

1.2 مفهوم المشاركة السياسية: لا يزال موضوع المشاركة السياسية يثير اهتمام الباحثين والدارسين شأنهم في ذلك شأن الحكام والممارسين السياسيين والمواطنين، أما مصطلح السياسة، فيقال :"ساس الناس أي تولى رئاستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها "[6]، ومن حيث المفهوم فيقصد بالمشاركة السياسية" تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"[7].

وتعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية أنها" تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، ويؤكد هذا التعريف على أن هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة"[8].

ومن بين التعاريف الأكثر شمولا هناك تعريف (وينر Weiner) فهي – حسبه – "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، أو منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير

[5] – سليمان صالح، وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزي، ط 1، الأردن: عمان،، 2005، ص 25.

[6] – المعجم الوسيط : ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية 2004 ،ص 480.

[7] – كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شبكة رينعان للنشر والتوزيع، الكويت،، 1987، ص 340.

[8] – بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، ص27، نقلا عن طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص108.

على اختيارات سياسية على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية "[9].

2.2. خصائص المشاركة السياسية: تتسم المشاركة السياسية بجملة من الخصائص هي:[10]

-حق وواجب في آن واحد لكل فرد من أفراد المجتمع - عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة- سلوك تطوعي ونشاط إرادي - سلوك مكتسب، يتعلمها الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع - سلوك إيجابي واقعي، أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير- لها مجالات مختلفة، اقتصادية، اجتماعية، سياسية - المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد.

3. المرأة السياسية الجزائرية: تتخذ المشاركة السياسية للمرأة عموما أشكالا متعددة كناخبة وكمرشحة وكمستشارة وكمشرعة وكإدارية وقائدة[11]، لتصل في بعض البلدان ومنها الجزائر إلى مراتب أعلى وأوجها أخرى للعمل السياسي.

وكانت مساهمتها قوية في الكفاح بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتكفلت وفقا لذلك بعدة مهام داخل اللجان السياسية وكفدائية وممرضة وغيرها من المهام، وبعد الاستقلال مباشرة اقتحمت المرأة الجزائرية المجال السياسي، لكن بصور محتشمة عكسها وجودها في الهيئات المنتخبة ومن ذلك تواجد عشرة نساء في أول مجلس وطني تأسيسي (1962- 1964)، وبرزت نضالاتها لاحقا في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، ثم تعزز في قانون الأسرة.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

1. تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان:

السؤال 01: ما هي الفئات العمرية الممثلة في عينة الدراسة ؟، **الهدف منه:** التعرف على سمات الفئات العمرية

جدول 1. عنوان الجدول: توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
ما بين 30 و40 سنة	04	%16.66
ما بين 41و 50 سنة	06	%25.00
من 50 سنة فما فوق	14	% 58.34
المجموع	**24**	**% 100**

[9]- فريد فؤاد فاطمي، أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 37 .

[10]- نفس المرجع السابق، ص 84 - 85.

[11] - خالد حمود العزب، المشاركة السياسية للمرأة، رؤية شرعية وتنموية، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية ،ط 1، اليمن : 2012 .

تبرز النتائج المتحصل عليها أن فئة 50 سنة فما فوق استحوذت على نسبة مئوية تزيد عن 58 بالمائة، بينما تشكل كلا من فئتي ما بين 41 و50 سنة وما بين 30 و40 سنة ما نسبته 25.00 و16.66 على التوالي، ويمكن إرجاع هذا التوزيع في التركيبة البشرية للمجلس وإلى تحكم هذه الفئة بالذات من القرار داخل الأحزاب.

السؤال 02: ما هي المستويات الدراسي لعينة الدراسة ؟، **الهدف منه:** تحديد المستويات الدراسية للمستجوبين.

جدول 2. عنوان الجدول: توزيع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية .

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
ابتدائي	00	00.00%
متوسط	03	%12.50
ثانوي	09	%37.50
جامعي	12	% 50.00
المجموع	24	% 100

يوضح لنا هذا الجدول كيف أن المستوى الجامعي يسيطر على نصف عدد أعضاء (العينة) المجلس الشعبي الولائي بنسبة 50 بالمائة، يتبعه المستوى الثانوي بنحو 37.5 بالمائة وأخيرا المستوى المتوسط بنسبة 12.5 بالمائة.

السؤال 03:كيف ترى حجم التمثيل للحجم النسوي للمرأة في المجالس المنتخبة ؟، **الهدف منه:** معرفة رأي منتخبو المجلس الشعبي الولائي في حجم التمثيل النسوي بذات الهيئة.

جدول 3. عنوان الجدول: توزيع آراء المنتخبين حول حجم تواجد المنتخبات بالمجلس الشعبي الولائي .

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
كبير	18	%75.00
متوسط	06	%25.00
ضئيل	00	00.00%
المجموع	24	% 100

تبين المعطيات إلى أن 75.00 بالمائة من المستجوبين يرون أن حجم تواجد النساء داخل هذه الهيئة "كبير" بينما يعتبر 25.00 بالمائة منهم أنه متوسط، ويحيلنا هذا إلى أن حجم تمثيلها أصبح واقعا ملموسا.

السؤال 04: هل تؤيد زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي؟، **الهدف منه:** الاطلاع على موقف أعضاء المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة.

جدول 4. عنوان الجدول: توزيع مدى تأييد زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي .

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
مؤيد	02	%08.33
معارض	17	%70.83
متحفظ	05	%20.83
المجموع	24	% 100

تشير النسب الموجودة إلى أن 70.83 بالمائة من المستجوبين يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل المجلس الشعبي الولائي، فيما يتحفظ 20.83 بالمائة منهم على الإدلاء بالرأي، لتبقى نسبة المؤيدين هي الأقل بما يزيد عن 8.33 بالمائة.

السؤال 05: ما مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع ؟، **الهدف منه:** تحديد اتجاه المنتخبين المحليين من موضوع تعارض تواجد المرأة في المجالس مع خصوصيات المجتمع من عدمه.

جدول5. عنوان الجدول: اتجاه المنتخبين المحليين من موضوع تعارض تواجد المرأة في المجالس مع خصوصيات المجتمع.

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
دائما	02	% 08.33
أحيانا	17	% 70.83
أبدا	05	% 20.83
المجموع	24	% 100

يلاحظ ومن خلال النتائج المتوفرة أن 70.83 بالمائة من المنتخبين المحليين يرون أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة يتعارض مع خصوصيات المجتمع في بعض الأحيان، أما من يرون أن هذا التعارض لا يحصل أبدا فيمثلون نسبة 20.83 بالمائة، وتحيلنا هذه النتائج إلى التباين الحاصل بين الأعضاء فيما بينهم حول وجود تعارض من عدمه.

السؤال 06: ما هي نظرة المنتخب المحلي (العينة) لتواجد المرأة في المجلس الشعبي الولائي؟، **الهدف منه:** معرفة نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي نحو ممارسة زميلاتهم لمهامهم الانتخابية .

الجدول 6 . عنوان الجدول: توزيع نظرة المنتخب المحلي (العينة) لتواجد المرأة في المجلس الشعبي الولائي.

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
سطو على صلاحيات الرجل	03	% 12.50
تعبير عن ذاتها الاجتماعية	09	%37.50
إبراز كفاءتها	12	%50.00
المجموع	24	% 100

يتضح من خلال الإحصائيات المتحصل عليها أن هناك 50.00 بالمائة من المستجوبين من منتخبي المجلس الشعبي الولائي ينظرون إلى تواجد العنصر النسوي بذات الهيئة على أنه محاولة من هذه الأخيرة لإبراز كفاءتها، و37.5 بالمائة على أنه تعبير منها على ذاتها الاجتماعية.

السؤال 07: هل تستطيع المرأة تولي مناصب المسؤولية داخل هيئات المجلس الشعبي الولائي ؟، **الهدف منه**: الوقوف على مدى ثقة أعضاء المجلس الشعبي الولائي في قدرات عضوات ذات الهيئة على تحمل المسؤولية.

الجدول 7. عنوان الجدول: توزيع مدى ثقة أعضاء المجلس الشعبي الولائي في قدرة عضوات ذات الهيئة على تحمل المسؤولية داخلها .

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
مطلقا	12	50.00%
نسبيا	12	50.00%
المجموع	24	% 100

بحسب النتائج الواردة في الجدول 7 فإن 50 بالمائة من أعضاء الهيئة المنتخبة ولائيا يقرون بطاقات المرأة المنتخبة معهم على تحمل المسؤولية داخل هياكل المجلس بصفة مطلقة، ونفس النسبة ترى أن هذه القدرة هي نسبية تنطبق على بعض النساء ولا تنطبق على البعض الآخر وعلى مناصب بعينها دون أخرى.

السؤال 8:كيف يقيم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن ؟، **الهدف منه**: محاولة فهم دور المرأة المنتخبة إذا ما كان مؤثرا وفعالا أم شكليا وصوريا.

الجدول 8. عنوان الجدول: توزيع تقييم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن .

التكرارات والنسب / الفئات	ك	%
سلبي	05	%20.83
إيجابي	00	00.00%
نوعا ما	19	%79.17
المجموع	24	% 100

يتضح من خلال المعطيات المدونة في الجدول أن 79.17 بالمائة من المستجوبين يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية وهو المعبر عنه بعبارة " نوعا ما "، فيما يرى 20.83 بالمائة منهم على أنه أداء سلبي في الوقت الذي تنعدم فيها نسبة المقيمين تقييما إيجابيا، وهو تقييم ينسحب على أداء المرأة وتأثيرها في القرارات على حد سواء، تعطي هذه النتائج صورة معينة عن مكانة المرأة في المجالس المنتخبة فمن جميع المستجوبين ولا واحد رأى بأن أداءها كان إيجابيا في مشهد يختزل ملامح الأداء الذي هو شكلي.

2. تفسير وتحليل نتائج الدراسة وفقا لتساؤلات الدراسة:

سبق وأن تناول الباحث النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة والرامية إلى التعرف على ملامح الصورة التي يحملها المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط عن المرأة التي تمارس مهامها الانتخابية معه تحت قبة نفس المجلس، وانطلاقا مما سبق سنتعرض إلى مناقشة النتائج وفق التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة.

الفرع الأول :تفسير وتحليل النتائج المتعلقة برأي منتخبي المجلس الشعبي الولائي في حجم التمثيل النسوي للمرأة في نفس المجالس .

من خلال حصيلة الاستبيان المنجز يتبين أن غالبية أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط أو ما يعادل 75.00 بالمائة منهم يرون في حجم النساء المنتخبات معهم في المجلس المذكور " كبير" مما يعني أنهم يرون في هذا الحجم تجاوز للحد الذي يجب أن يكون عليه، ولذلك خلفيات عديدة منها أن المرأة التي تلج المجلس لا تمثل بالضرورة فئة النخبة وتواجدها خاضع لتوافق مع النسبة المحددة قانونا والمقدرة ب 33 بالمائة، هذا الرأي يقاربه حوالي 25.00 بالمائة من المشكلين للمجلس ذاته ممن يرون في عدد "النساء" متوسط "بحكم أنه يمثل ثلث مجموع المنتخبين وبإمكانه التشجيع على مساهمة المرأة في المجال السياسي، كما يمكن اعتبار هذه النسبة كدعامة للقائلين بكثرة عدد النساء من منطلق أنها نسبة تفيد بتمثيلية هذا الحجم ولا تحمل مظاهر لإقصائهن من الحياة السياسية.

الفرع الثاني: تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بموقف منتخبي المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي، تثبت نتائج الدراسة أن معظم أعضاء المجلس الشعبي الولائي وبما نسبته 70.83 بالمائة يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل المجلس الشعبي الولائي ومرد هذه المعارضة هو بلوغ العدد

حدا لم يسبق له مثيل، ثم أن هذا العدد يراعي الكم على حساب الكيف فالكثير من المنتخبات لا يملكن مؤهلات علمية عالية ولا يمثلن بحق الإطارات النسوية الموجودة في المجتمع، وفوق كل هذا تواجد النساء فرضته جملة قوانين بداية من الدستور (تعديل 15 نوفمبر 2008) وصولا إلى التعليمات مرورا بالقوانين العضوية وفي كل مرة من هذه المراحل تغيب معايير الكفاءة والمستوى العلمي والدعم الاجتماعي والتفويض الشعبي فوصول غالبيتهن هو ضمن الأحزاب وتبعا ل "شعبية" الرجل، بل في كثير من الأحيان وتنفيذا لمحتويات القانون تأخذ المرأة مكان الرجل الذي حظي بالتزكية الفعلية من الشعب، وبنسبة أقل بكثير وهي حوالي 20.83 بالمائة يتحفظ المنتخبون عن إبداء أي رأي وفي هذا التحفظ أصلا موقف من طريقة الترشيح والإدراج في القوائم إلى حين إحراز المقعد بالمجلس الشعبي الولائي، لتبقى نسبة التأييد لزيادة التمثيل ضئيلة جدا ولا تتجاوز 8.33 بالمائة.

الفرع الثالث: تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بمدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع .

تؤكد النتائج التي وفرتها الدراسة أن عدد كبيرا من المنتخبين بالمجلس الشعبي لولاية الأغواط أو ما يزيد عن 70.83 بالمائة يرون أن المرأة المنتخبة تواجهها أحيانا صعوبات من الناحية الاجتماعية تتجلى في التصادم مع خصوصيات المجتمع، حيث أن الكثير من المواطنين لا يتقبلون فكرة إسناد أمر تسييرهم للعنصر النسوي لكنهم يقبلون بمساعدته لهم عند حاجتهم له، والكثير أيضا يرى في بقاء المرأة واهتمامها بالشؤون المنزلية هو المهمة الأولى والأخيرة التي يتوجب عليها القيام بها، ويساندون بذلك مبدأ تكريس بقاء الشأن السياسي حكرا على الرجل، وكلها أفكار تتفاوت بين محيط اجتماعي وآخر فالتجمعات الحضرية ليست كالريفية أو شبه الريفية وهكذا....

وهناك عدد من المنتخبين والذين يمثلون نسبة 20.83 بالمائة من مجموع أعضاء المجلس يرون أنه لا يحدث أي تصادم أو تعارض بين مهام المرأة كسياسية أو كمنتخبة وبين خصوصيات المجتمع.

الفرع الرابع: تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بنظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة .

توضح الإحصائيات المتحصل عليها من خلال الدراسة أن هناك 50.00 بالمائة من منتخبي المجلس الشعبي الولائي يرون في اقتحام المرأة للمجال السياسي وتواجدها إنما هو نابع من رغبتها الجامحة في إبراز كفاءتها وإظهار طاقاتها الكامنة ورفضها لحمل الأفكار التي تصورها على أنها عالة على الرجل وبأنها تظهر دائما في مظهر الشخص الضعيف الذي لا يمكن أن يفيد الآخرين ولا يؤدي أدوارا اجتماعية غير تلك التي وضعتها له الممارسات المتوارثة والأعراف والتقاليد، وفي نفس الاتجاه تقريبا وبما يعادل 37.50 بالمائة من المستجوبين يرون أن هذا التواجد أملته محاولة المرأة التعبير عن ذاتها الاجتماعية وبأنها كيان قائم وقادر على إثبات ذاته، ويناقض هذا الرأي عدد قليل جدا يضاهي نسبة 12.50 بالمائة من المنتخبين بالهيئة المنتخبة ولائيا من حيث أن ينظرون إلى تواجد زميلاتهم في نفس الهيئة على أن سطو على صلاحيات الرجل وهو امتداد لنظرة اجتماعية ظلت ردحا من الزمن ماكثة في عقول الناس لكنها سرعان ما أخذت بالتلاشي .

الفرع الخامس: تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بمدى ثقة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة .

تبرهن نتائج الدراسة على أن هناك نوعا من التوازن في نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي من ناحية قدرة زميلاتهم على تولي المناصب التنفيذية داخل هيئات المجلس بحيث 50 بالمائة منهم يرون في قدرتهن أمرا مطلقا على اعتبار أن الكثير من النساء يملكن من الإمكانيات واكتسبن من الخبرة والتمرس ما يؤهلهن لشغل أي منصب بما فيها الرئاسة، إذ توجد منهن من لها رصيد أربع عهدات متتاليات.

أما النصف الآخر من المستجوبين فيرى بأن القدرة على تولي المناصب بالهياكل هو أمر نسبي يعود لبعض المنتخبات ولا ينطبق على البعض الآخر، ضف إلى ذلك إمكانية شغل مناصب دون أخرى، وكل ذلك وفق معايير الأقدمية في النضال السياسي والانحدار من مجالات تتلاءم ووظيفة الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، وكذا درجة الإلمام بخبايا المجلس وبخبايا القطاعات التنموية ووضعية البلديات في شتى المجالات والميادين.

الفرع السادس: تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بتقييم منتخبي المجلس الشعبي الولائي لأداء زميلاتهن .

تبين الدراسة أن 79.17 بالمائة من المستجوبين يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية وهو المعبر عنه بعبارة " نوعا ما "، ويفسر ذلك بأنه أداء محدود ويختلف من منتخبة لأخرى وفي أحسن الأحوال يتضمن نقل الانشغالات والتعبير عن تطلعات المواطنين لكن لا يصل إلى درجة اقتراح الحلول النوعية والناجعة أو التأثير في قرارات المجلس لسببين اثنين أولاهما نوعية التكوين السياسي ضمن الأحزاب السياسي والذي لا يعطي الأهمية اللائقة للمرأة مما ينعكس على أدائها في الهيئات المنتخبة ومنها المجلس الشعبي الولائي، وثانيهما سيطرة العنصر الذكوري على مفاصل كل تلك الهيئات بداية من تشكيل الكتل وتوزيع المناصب وضبط المخططات وصولا إلى اتخاذ القرارات بها.

ومن جهة ثانية هناك حوالي 20.83 بالمائة من أعضاء المجلس يرون في أداء العنصر النسوي سلبيا لا يستجيب لمسؤوليتها كممثلة للشعب ويتلخص ذلك في بقائها رهينة إشارات رؤساء الكتل ومسؤولي الأحزاب ويصل الأمر أحيانا حد الإمضاء بدلها أو التصويت نيابة عنها وكذا حضور الجلسات بتوكيل منها عدا قلة قليلة منهن.

3. الاستنتاج العام للدراسة :

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحديد طبيعة الصورة الذهنية التي يحملها المنتخبون بالمجلس الشعبي الولائي عن النساء المنتخبات معهم في ذات الهيئة باعتماد أداة استمارة المقابلة مع عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي للإجابة على الأسئلة المطروحة، فقد أبرزت الدراسة أن غالبية أعضاء المجلس الشعبي يرون في حجم النساء المنتخبات معهم في المجلس المذكور " كبير "، مما يعني أنهم يرون في هذا الحجم الذي يتناغم مع القوانين المستحدثة لأجله تجاوز الوضع الذي يجب أن يكون عليه.

أما الفرع الثاني الذي تناول موقف منتخبي المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي، فأثبت أن معظم أعضاء المجلس الشعبي الولائي يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل هذا المجلس.

وتطرق الفرع الثالث إلى مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع، حيث أكدت النتائج التي وفرتها الدراسة أن عدد كبيرا من المنتخبين بالمجلس الشعبي لولاية الأغواط أو ما يزيد عن 70.83 بالمائة يرون أن المرأة المنتخبة تواجهها أحيانا صعوبات من الناحية الاجتماعية .

واهتم الفرع الرابع بنظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة، وجاءت النتائج شارحة ومن خلال ما نسبته 50.00 بالمائة من منتخبي المجلس الشعبي الولائي لاقتحام المرأة للمجال السياسي وتواجدها على أنه نابع من رغبتها الجامحة في إبراز كفاءتها وإظهار طاقاتها الكامنة.

كما عالج الفرع الخامس مدى ثقة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة، وقد أوضحت النتائج أن هناك تساويا في نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي إزاء قدرة زميلاتهم على تولي المناصب التنفيذية داخل هيئات المجلس.

وفي الفرع السادس والأخير من الدراسة تم تسليط الضوء على تقييم منتخبي المجلس الشعبي الولائي لأداء زميلاتهن، وثبت أن 79.13 بالمائة من المستجوبين يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية نتيجة اختلافه من منتخبة لأخرى، **وعليه فالصورة العامة للمنتخبين اتجاه زميلاتهم هي صورة نمطية لا تختلف كثيرة عن صورة المجتمع التي ترى في المرأة " قاصرة " وتحت وصاية دائمة للرجل.**

خاتمة: بينت هذه الدراسة التي أجريت على عدد من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط حول الصورة التي يحملونها عن المرأة الممارسة للعهدة الانتخابية معهم إلى أن غالبيتهم يستكثرون عليها العدد الممنوح لها ضمن الهياكل المنتخبة وغالبيتهم أيضا يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل هذا المجلس، ويرون أن تواجدها وبالرغم من أنه محاولة منها لإبراز كفاءتها وإثبات ذاتها الاجتماعي، إلا أنه يتصادم أحيانا مع خصوصيات المجتمع الذي لا يزال "ذكوريا" يضع المرأة في زاوية معينة، وهو ما جاءت القوانين للحد منه، ومرد هذا التمثل السائد هو "نوعية" المستقطبات للحقل السياسي، ولإضفاء طابع النوعية على الكمية نقترح تعديل القوانين بما يسمح بتفادي التواجد الصوري بل توفير ظروف المنافسة المتساوية والعادلة بين المرأة والرجل بما يبوئها مكانتها الحقيقية وعن جدارة.

قائمة المصادر والمراجع:

- un domaine en expansion, presses universitaire de ،représentation sociale - **Jodelet Denise**, France «sociologie d'aujourd'hui», 2003 7 e éd, p.47.

- المعجم الوسيط ط4،مصر، مكتبة الشروق الدولية 2004

- بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، ص 27، نقلا عن طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، ،القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2000 .

- خالد حمود العزب، المشاركة السياسية للمرأة، رؤية شرعية وتنموية، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية، ط 1، اليمن : 2012 .

- سليمان صالح، وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن: عمان، 2005.

- صالح الشيخ، تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقات العامة فيها، بحث مقدم لنيل درجة الديبلوم في العلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية، 2009.

- علي عجوة، العلاقات العامة والصورة الذهنية، عالم الكتب، ط 2، القاهرة: 2014.

- فريد فؤاد فاطمي، أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية – دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شبكة رينعان للنشر والتوزيع، 1987.